1. منزلة المنطق من العلوم عند أرسطو

تنقسم العلوم عند أرسطو، بحسب الغاية التي تنتهي إليها، إلى ثلاثة أقسام، هي:

أولا: العلوم النظرية: وتنقسم إلى:

1. **العلم الطبيعي**: ينظر في القسم الأول من الوجود، وهو القسم الذي يتحرك ويسكن من ذاته، وهو الموجود المادي القابل للحركة والذي لا يفارق المادة، أي الموجود الطبيعي (يبحث في الجانب المادي من الوجود، أي ينظر في الوجود من حيث هو متحرك ومحسوس). ويندرج تحت هذا العلم علم النفس، وعلم الحيوان.

2. **العلم الرياضي**: ينظر في القسم الثاني من الوجود، وهو الوجود الذي لا يتحرك إلا أنه لا يوجد مفارقا للمادة، أي الموجود الرياضي، وهو موجود تجريدي غير قابل للحركة، إلا أنه قابل للاتصال بالمادة. (ينظر في الوجود من حيث هو عدد ومقدار). ويدخل في هذا العلم علم الأعداد، وعلم الأبعاد.

3. **علم ما بعد الطبيعة**: ينظر في القسم الثالث من أقسام الوجود، وهو الوجود الأزلي الذي لا يتحرك ولا يوجد في مادة، وهو الموجود الإلهي. وهذا العلم ينظر في أشرف الموجودات (الله والعقول المفارقة)، أي الموجودات اللامتحركة واللاجسمانية. ويسميه أرسطو الفلسفة الأولى (الميتافيزيقا)، لأنه يبحث في مبادئ الأشياء وعللها الأولى.

وغاية هذه العلوم النظرية الثلاثة هو المعرفة النظرية فحسب، أي أن غرضها هو مجرد المعرفة وإدراك الحق.

ثانيا: العلوم العملية: وتنقسم إلى:

1. **علم الأخلاق**: وهو علم يبحث في أفعال الفرد الإرادية وخيره الأسمى من حيث هو فرد. وغايته تدبير أفعال الإنسان في شخصه.

2. **علم السياسة**: ويبحث في أفعال الفرد وخيره الأسمى من حيث هو عضو في المجتمع (المدينة/ الدولة). وغايته تدبير أفعال الإنسان في المجتمع.

ثالثا: العلوم الإنتاجية أو التخيّلية:

وتندرج تحتها الفنون والصناعات التي تهدف إلى إنتاج ما هو نافع أو جميل، كالخطابة، والشعر، والموسيقى، والرقص.

وهكذا يلاحظ أن أرسطو لم يدرج علم المنطق في أي قسم من الأقسام السابقة، لأن موضوعه ليس وجوديا وإنما **ذهني**. ويتمثل في قوانين الفكر؛ أي أفعال العقل من حيث الصحة والفساد، فهو بمثابة "آلة النظر"، أو "آلة العلوم" (أورغانون Organon) التي ينبغي على أي طالب علم تعلمه قبل الخوض في أي علم آخر. إنه الأداة الضرورية لكل بحث نظري، ولذلك وجب أن يتقدم البحث فيه سائرَ العلوم. ومن هنا قال أبو حامد الغزالي (توفي 505هـ) في مقدمة **المستصفى من علم الأصول**: "إن من لم يحط به علما فلا ثقة في علومه".

2. المنطق: تعريفه، فائدته

1. **يقول أبو نصر الفارابيّ (توفي 339هـ):** "صناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوّم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق كل ما يمكن أن يغلِط فيه من المعقولات. وهذه الصناعة تناسب صناعة النحو: ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ. فكل ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات. وأيضا فإن القوانين المنطقية التي هي آلات يمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصر في إدراك حقيقته، تشبه الموازين والمكاييل التي هي آلات يمتحن بها في كثير من الأجسام ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط فيه. وأما عنوانه فبين أنه ينبئ عن جملة غرضه: وذلك أنه مشتق من النطق. وهذه اللفظة تقال عند القدماء على ثلاثة معان: أحدهما القول الخارج بالصوت، وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير. والثاني القول المركوز في النفس، وهو المعقولات التي تدل عليها الألفاظ. والثالث القوة النفسانية المفطورة في الإنسان، التي بها يميز التمييز الخاص بالإنسان دون ما سواه من الحيوان، وهي التي بها يحصل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع، وبها تكون الروية..." (إحصاء العلوم، ص67- 78).

2. **يقول أبو علي بن سينا (توفي 428هـ):** المنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدا، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهانا، وتعرف أنه عن أي الصور والمواد يكون الحد الإقناعي الذي يسمى رسما، وعن أي الصور والمواد يكون القياس الإقناعي الذي يسمى ما قوي منه وأوقع تصديقا شبيها باليقين جدليا، وما ضعف منه وأوقع ظنا غالبا خطابيا، وتعرف أنه عن أي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أي صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطيا وسوفسطائيا، وأنه عن أي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقا البتة، ولكن تخييلا يرغب النفس في شيء أو ينفرها، ويقززها أو يبسطها أو يقبضها، وهو القياس الشعري. ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر، لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض، وليس شيء من الفطر الإنسانية بمستغن في استعمال الروية عن التقدم بإعداد هذه الآلة". (النجاة، ص44).

3. **يقول أبو حامد الغزالي (توفي 505هـ):** "علم المنطق هو القانون الذي به يميز صحيح الحد والقياس عن فاسدهما، فيتميز العلم اليقيني عما ليس يقينيا. وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها. وكل ما لم يوزن بالميزان لم يتميز به الرجحان عن النقصان، ولا الربح عن الخسران". (مقاصد الفلاسفة، ص36).

4. **يقول محمد علي التّهانَوي (ق12هـ/ توفي بعد 1158هـ):** "علم المنطق: ويسمى علم الميزان إذ به توزن الحجج والبراهين. وكان أبو علي يسميه خادم العلوم إذ ليس مقصودا بنفسه، بل هو وسيلة إلى العلوم، فهو كخادم لها. وأبو نصر يسميه رئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها، فيكون رئيسا حاكما عليها. وهو علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها، بحيث لا يعرض الغلط في الفكر". (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1/ 44).

أولا: منطق التّصور

1. العلم بين التصور والتصديق:

يقول عبد الرحمن الأخضري (ت 983هـ):[1]

إِدْراكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ   وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِـمْ
وَالنَّظرِيّ ما احْتاجَ لِلتَّأمُّلِ   وعَكْسُه هُو الضَّروريُّ الْجَلِي
ومَا بِهِ إلى تَصَوُّرٍ وُصِلْ   يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ
وَما لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصّـلَا   بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَـلَا

ينقسم العِلم الحادث، بحسب المناطقة، إلى قسمين، هما:

- **التصور**: هو إدراك المعاني أو الذوات المفردة التي يُدلّ عليها بالألفاظ المفردة، أي إدراك العقل المعنى المفرد، ويسمى التصور السّاذج؛ لأنه خالٍ من الحكم. وذلك كالعلم بمعنى الجسم، وكإدراك المعنى المراد بلفظة الإنسان وغيرها. والإدراك هو حصول صورة الشيء في الذهن، سواء كان محسوسا أو معقولا، موجودا أو معدوما.

- **التصديق**: هو إدراك نسبة المعاني المفردة بعضها إلى بعض. أو هو إدراك نسبة المعاني المفردة بعضها إلى بعض بالإثبات؛ أي إدراك وقوع النسبة في الإيجاب (زيد قائم)، أو النفي؛ أي إدراك عدم وقوعها في السّلب (ليس زيد قائما).

وبالجملة، فإن الإدراك إن تعلق بمعنًى مفردٍ فهو التصور، وإن تعلق بوقوع نسبة المركب أو عدم وقوعها فهو التصديق.

والتصديق متوقف على التصور ومحتاج إليه. لذلك فكل تصديق يتقدمه بالضرورة تصوران على الأقل، فإنّ من لم يفهم معنى العلم وحده، ومعنى النور وحده، لم يُتصور منه التصديق بأن العلم نور.

كما أن كلا من التصور والتصديق ينقسم إلى:

- ما يدرك أولا من غير طلب ولا تأمل، وهو **التصور والتصديق الضروريان (البديهيان)**، كتصور معنى الشجر والكتاب والحرارة. وكالحكم بأن الفرس مختلف عن الإنسان، وبأن الاثنين أكثر من واحد، وغيرها من الأمور المحسوسة والمقبولة التي تشتمل عليها النفوس من غير طلب لها ولا تأمل فيها.

---

[1] الأبيات الواردة في هذه المحاضرات مأخوذة من "السلم المنورق" للأخضري.

- المنطق يبحث عما هو ذهني   - علم النحو يضع القوانين [illegible]

- ما لا يحصل إلا بالطلب وبعد التأمل وإعمال الفكر والنظر، وهو **التصور والتصديق النظريان**، كمعرفة حقيقة الروح والعقل والجن، وتصور غيرها من الأمور الخفية ذواتها. وكالتصديق ببعث الخلائق يوم القيامة، وبوجود الله.

وقد سمى المناطقة ما يوصل إلى التصور قولا شارحًا (حدّا ومعرّفا)، وما يوصل إلى التصديق حجة (برهانا ودليلا).

2. أقسام اللفظ:

أ. أنواع الدلالة اللفظية الوضعية:

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهْ   يَدْعونَهَا دَلَالَةَ المُطَابَقَهْ

وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَمَا لَزِمْ   فَهْوَ الْتِزَامٌ إِنْ بِعَقْلِ الْتُزِمْ

تنقسم الدلالة إلى قسمين:

- **دلالة لفظية**: وتنقسم إلى دلالةٍ **وضعية**، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والأسد على الحيوان المفترس، وغيرها من الدلالات التي تستفاد من الألفاظ الموضوعة لها. ودلالةٍ **طبيعية** كدلالة الأنين على الوجع، والصراخ على نزول مصيبة ما بالصارخ، وغيرها من الدلالات التي تستند إلى العادة والطبع والغريزة. ودلالةٍ **عقلية**، كدلالة الكلام المسموع من وراء جدار على وجود متكلم، وهي دلالة تعرف بالعقل.

- **دلالة غير لفظية**: وتنقسم بدورها إلى **وضعية**، كدلالة الإشارة بالرأس على معنى نعم أو لا، وكدلالة اللون الأخضر على جواز المرور. ودلالة **طبيعية**، كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل. ودلالة عقلية، كدلالة حدوث العالم على وجود صانعه (الله عز وجل).

غير أن الدلالة المعتبرة عند المناطقة، هي الدلالة اللفظية الوضعية. وهذه تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

1. دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له. وسميت هذه الدلالة بدلالة المطابقة لمطابقة اللفظ لمعناه الذي وضع له مطابقة تامة، فهما متوافقان ومتساويان. وذلك كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ولفظ البيت على معناه، والأعلام على مسمياتها.

2. دلالة التضمّن: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له (لا على كل المعنى)، كدلالة لفظ الصلاة على السجود فقط، أو على القيام فقط، وكدلالة لفظ البيت على الباب. وسميت هذه الدلالة تضمنية لأن الكل يتضمن أجزاءه.

3. دلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ على أمر خارج عن معناه، لازم له. كدلالة لفظ الإنسان على الضحك، وقبول التعلم، والسقف على الحائط. وسميت دلالة التزام لأن المعنى المفهوم من اللفظ لم يدل عليه اللفظ مباشرة، ولكن معناه يلزم منه هذا المعنى المفهوم. ويشترط في اعتبار هذه الدلالة، أن يكون لزوم ذلك المعنى

الخارج للمعنى الأول الموضوع له اللفظ لزوما ذهنيا، بحيث كلما فُهم من اللفظ معناه الذي وضع له فهم ذهنا لازمه.

والدلالة المستعملة في العلوم، بحسب المناطقة، والمعوّل عليها في التفهيمات، هي دلالة المطابقة والتضمّن، "أما الالتزام فلا؛ فإن اللوازم أيضا لها لوازم، ويتداعى إلى أمور غير محدودة، ولا يحصل التفاهم بها".[2]

ب. اللفظ بين الإفراد والتركيب:

مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجدُ ... إِمّا مُرَكّبٌ وإِمّا مُفْـــرَدُ
فَأَوّلُ مَا دَلّ جُزْؤهُ علَـــى ... جُزْءِ مَعْنَاهُ بِعَكْسِ مَا تَلا

ينقسم اللفظ المستعمل الموضوع إلى قسمين، هما:

1. **اللفظ المفرد:** يعرفه ابن سينا بقوله: "إن اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى، ولا جزء من أجزائه يدل بالذات على جزء من أجزاء ذلك المعنى، مثل قولنا: الإنسان، فإنه يدّل به على معنى لا محالة، وجُزْآه، وليكونا الإن والسان، إما أن لا يدل بهما على معنى لا محالة، أو أن يدلا على معنيين ليسا جزئي معنى الإنسان".[3]

ويشمل اللفظُ المفردُ المفردَ الذي لا جزء له أصلا، كباء الجر ولامه، وواو العطف، وهمزة الاستفهام. والمفردَ الذي له جزء، لكن لا يدل على أي معنى، كإن وسان من الإنسان، وكالكاف والباء من الكتاب. ثم يشمل اللفظ الذي له جزء يدل على معنى، لكن هذا المعنى ليس جزءا من معناه؛ أي من معنى اللفظ، كعبد الرحمن حين يستعمل علما لشخص، فهو يدل على هذا الشخص المخصوص بهذا الاسم، لكن جزءه الأول (عبد) يدل على كل ذات اتصفت بالعبودية، وجزءه الثاني (الرحمن) يدل على الذات الإلهية.

2. **اللفظ المركب:** يعرفه ابن سينا بقوله: "أما اللفظ المركب أو المؤلف، فهو الذي يدل على معنى، وله أجزاءُ منها يلتئم مسموعه، ومن معانيها يلتئم معنى الجملة، كقولنا: الإنسان يمشي".[4]

إن اللفظ المركب، إذا، هو اللفظ الذي له أجزاء، كل جزء منها يدل على جزء معناه الموضوع له. فجملة (الإنسان يمشي)، تدل على ما يدل عليه جزؤها الأول، مضافا إلى ما يدل عليه جزؤها الثاني (معنى لفظة الإنسان + معنى لفظة يمشي = معنى جملة الإنسان يمشي).

ت. اللفظ المفرد الجزئي واللفظ المفرد الكلي:

وَهْوَ علَى قِسميْنِ أَعْنِي المُفْرَدَا ... كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئيٌّ حيْثُ وُجِـــــدَا
فَمُفْهِـــــمُ اشْتِرَاكِ الكُلِّـــيُّ ... كَأَسَـــــدٍ وعَكْسُهُ الْجُزْئِـــــيُّ

ينقسم اللفظ المفرد، من حيث المعنى الذي يدل عليه، إلى قسمين، هما:

1. **اللفظ الجزئيّ:** هو "الذي لا يمكن أن يكون معناه الواحد، لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد، بل يمنع نفس مفهومه من ذلك، كقولنا: زيد، لمشار إليه. فإن معنى زيد، إذا أخذ معنى واحدا، هو ذات

[2] أبو حامد الغزالي: **مقاصد الفلاسفة**، ص39.
[3] ابن سينا: **النجاة**، ص44.
[4] المصدر نفسه، ص45.

زيد الواحدة، فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن أن يكون لغير ذات زيد الواحدة، إذ الإشارة تمنع من ذلك. فإنك إذا قلت: هذه الشمس أو هذا الإنسان تمنع من أن يشترك فيه غير الإشارة".[5]

وهكذا، يتضح أن اللفظ الجزئي هو كل مفهوم ذهني يمتنع، سواء في العقل أو في الوهم، فرضُ صدقه على أكثر من فرد واحد بعينه، لأنه لا يقبل في الذهن الاشتراك، ولا يُتصور أن يطلق على فرد آخر مهما كان مماثلا له. وذلك كقولنا خالد، وهذا الكتاب، وتلك القاعة.

2. اللفظ الكليّ: هو اللفظ "الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق، إما كثيرين في الوجود كالإنسان، أو كثيرين في جواز التوهم، كالشمس. وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون".[6]

إن الكلي هو ما يصح صدقه على كثيرين، أو هو كل مفهوم ذهني لا يمنع تصوره من وقوع الاشتراك فيه، وإن كان يستحيل وجود أي فرد منه في الواقع، كشريك الخالق سبحانه، وكاجتماع الضدين. أو لم يوجد منه في الواقع أي فرد، رغم إمكان وجوده، نحو العنقاء، والبحر من اللبن. أو لم يوجد منه في الواقع إلا فرد واحد مع إمكان وجود غيره، كالشمس، والقمر. أو وجد منه أفراد متناهية كالإنسان؛ فإنه يوجد منه في الخارج أفراد كثيرة، لكنها متناهية. أو غير متناهية ككلمات الله تعالى وعلمه.

- **في بيان الفرق بين الكل والكلي:**

يقول نصير الدين الطوسي في بيان الفرق بين الكل والكلي: "كل ما يحصل من اجتماع أشياء متكثرة يسمى من تلك الجهة كلا، وكل واحد من تلك الأشياء جزءا. والفرق بين الكل والكلي من وجوه كثيرة، ولْنورد ههنا بعضا ظاهرا منها وهو:

1- الأول أن الكل يكون من اجتماع الأجزاء، والكلي ليس بمجموع الجزئيات.

2- الثالث أن وجود الكل بلا وجود الجزء محال ويلزم منه عدم الكل، والكلي مع الجزئي ليس كذلك.

3- أن الكل يوجد في الخارج والكلي لا يوجد فيه، فإن الشخص الواحد لا يكون كليا.

4- الخامس أن أجزاء الكل محصورة وجزئيات الكلي غير محصورة".[7]

ث. أقسام اللفظ المفرد باعتبار الزمان:

ينقسم اللفظ المفرد، من حيث اتصاله بالزمان أو انفصاله عنه، إلى:

1. الاسم: كل لفظ مفرد يدل على معنى، من غير أن يدل بذاته على زمان ذلك المعنى؛ كزيد وعمرو وكتابة وأبيض. وهو الذي ينقسم إلى كلي وجزئي؛ فهو جزئي حين يكون معرفة، وكلي حين يكون نكرة.

2. الفعل: ويسميه المناطقة الكلمة والكَلِم، وهي كل لفظة مفردة تدل على معنى، وعلى زمان ذلك المعنى؛ كمشي ويكتب وسيذهب. وهو كلي دائما، لجواز حمله على فاعلين كثيرين مختلفين.

---

[5] المصدر نفسه، ص45.
[6] ابن سينا: **النجاة**، ص45.
[7] نصير الدين الطوسي: **أساس الاقتباس في المنطق**، ص45. وانظر أيضا: أبو حيان التوحيدي. **المقابسات**، ص258-259.

3. **الحرف:** كل لفظ دال على معنى في غيره لا في نفسه؛ كحروف الجر والعطف. وهو ليس كليا ولا جزئيا، لأنه لا معنى له في نفسه.

ج. في نسبة اللفظ إلى معناه:

نسبة الألفاظ إلى المعاني تكون على أوجه، أهمها:

1. **المتواطئة:** هي التي تدل على أعيان (أشخاص) متعددة، بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة اسم (الإنسان) على زيد وعمرو وعلي، ودلالة اسم (الحيوان) على الإنسان والفرس والطير، لأنها متشاركة في معنى الحيوانية.
2. **المترادفة:** هي الأسماء المختلفة الدالة على مسمى واحد، كالليث والأسد، وكالخمر والرّاح والعُقار.
3. **المتباينة (المتزايلة):** هي الأسماء المتباينة الدالة على المسميات المختلفة، كالفرس والذهب والسماء، فإنها ألفاظ مختلفة تدل على معان مختلفة.
4. **المشتركة:** هي اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات ومسميات مختلفة، كالعين تطلق على العين الباصرة، وينبوع الماء، والشمس، والجاسوس...

ويذهب المناطقة إلى أنه يجب تجنب استعمال الألفاظ المشتركة في المخاطبات والبراهين. أما الألفاظ التي يجب أن تستعمل في الجميع، وفي البراهين خاصة، فهي المتواطئة.

3. أقسام الكلي:

والكُلّياتُ خَمْسَةٌ دونَ انْتِقاصْ جِنسٌ وفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وخَاصْ

وأَوّلٌ ثلاثةٌ بلا شَطَـــــطْ جِنْسٌ قريبٌ أو بَعيدٌ أو وَسَـــطْ

ينقسم الكلي، باعتبار وقوعه في الجواب وعدمه، ونوع السؤال، إلى خمسة أقسام، هي:

1.3. الجنس: يعرفه فورفوريوس الصوري بقوله: "الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو. مثال ذلك: «الحيّ»، لأن الأشياء التي تُحمل: منها ما يقال على واحد فقط كالأشخاص، بمنزلة سقراط، وهذا الشخص، وهذا الشيء؛ ومنها ما يقال على كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول والخواص والأعراض... فالجنس: كالحي، والنوع: كالإنسان، والفصل: كالناطق، والخاصة: كالضحّاك، والعرض: كالأبيض والأسود والقيام والجلوس".[8]

يتألف هذا التعريف من العناصر الآتية:

أ. "**محمول على كثيرين**": لأنه مفهوم كلي، وذلك بخلاف الجزئي الذي يحمل على واحد بعينه.

ب. "**مختلفين بالنوع**": أي في الحقائق الذاتية، وهذا قيد يخرج به النوع الذي يصدق بدوره على كثيرين، لكن متفقين في النوع والحقيقة؛ كالإنسان: فإن أفراده متفقون في الحقيقة، بخلاف أفراد الحيوان؛ كالإنسان والأسد والفرس، فهي مختلفة.

ت. "**يقع في جواب ما هو**": والاستفهام بـــ (ما هو؟) استفهام عن الماهية، أي عن العناصر الذاتية التي تكون داخلة في حقيقة الشيء؛ كالحيوانية والنّاطقية بالنسبة إلى الإنسان، لا العَرَضية التي لا تدخل في حقيقة

[8] ضمن: منطق أرسطو، ج3، ص1060- 1061.

الشيء (كالمشي بالنسبة للحيوان، والضحك بالنسبة للإنسان). وهذا قيد يخرج به الفصل والخاصة اللذين يقعان في جواب أي شيء هو.

مثال للجنس: الحيوان؛ فإنه مفهوم كلي يقال على الإنسان والفرس والحمار، ويصدق عليها في جواب قول القائل: ما الإنسان والفرس والحمار؟ فيقال في الجواب: حيوان؛ لأن الماهية المشتركة بين هذه الأنواع والأفراد المختلفة في حقيقتها هي الحيوانية.

وينقسم الجنس إلى ثلاثة أنواع، هي: **الجنس القريب**، وهو الذي لا جنس تحته، بل تحته الأنواع، كالحيوان، فإن تحته الإنسان والفرس والحصان. و**الجنس البعيد**، وهو الجنس الأعلى أو جنس الأجناس؛ وهو ما لا جنس فوقه، وتحته الأجناس، كالمدركات الذهنية. و**الجنس الوسط/ المتوسط**، وهو ما فوقه جنس وتحته جنس؛ كالجسم، فإن فوقه الجوهر، وتحته النامي.

والشجرة التقريبية الآتية توضح هذه الأنواع:[9]

جنس أعلى . أو جنس الأجناس — المدركات الذهنية

تحتها: ممكن — واجب — مستحيل

نوع اضافي ، اي بالاضافة الى ما فوقه .
جنس قريب بالنسبة الى ما تحته مباشرة .
جنس بعيد بالنسبة الى ما دون ذلك .

ممكن: موجود — معدوم
كالذي فوقه .... موجود: جوهر — عرض
كالذي فوقه .... جوهر: جسم — غير جسم
كالذي فوقه .... جسم: نامي — غير نامي
كالذي فوقه .... نامي: حيوان — غير حيوان
كالذي فوقه الا انه جنس ليس تحته جنس .... حيوان: انسان — فرس — غزال — زرافة — غراب .... وهكذا إلى سائر الحيوانات
نوع الأنواع .... انسان

فمن هذه الشجرة نلاحظ أن الممكن والموجود والجوهر والجسم والنامي متوسطات، كل منها له ثلاث صفات، نوع إضافي، جنس قريب، جنس بعيد، وأن المدرك الذهني جنس الأجناس، وأن الحيوان هو أدنى الأجناس، وأن الإنسان وما في مرتبته أدنى الأنواع، وهو نوع الأنواع، وهو النوع الحقيقي، وأقسام الإنسان هي أصناف وليست بأنواع.

2.3. النوع: هو "الكلي الذاتي، الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو".[10] والمقصود بهذا القول أن النوع مفهوم كلي يصدق على كثيرين **متّحدين متّفقين** في الحقيقة، ويقع، مثله مثل الجنس، في جواب ما هو. وذلك كالإنسان؛ فإنه يصدق على إبراهيم وزيد وعمرو، فيقع جوابا عنها إذا قال قائل: ما إبراهيم وزيد وعمرو؟ فيقال في الجواب: إنسان؛ أي أن الماهية المشتركة بين هذه الأفراد هي الإنسانية (الحيوان الناطق).

---

[9] عبد الرحمن حنبكة الميداني: **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة**، ص43.

[10] ابن سينا: **النجاة**، ص48.

3.3. الفصل: هو "الكلي الذاتي، الذي يقال على نوع تحت جنس في جواب أيُّ شيء هو منه، كالناطق للإنسان، فبه يُجاب حين يسأل أنه أي حيوان هو".[11] فهو مفهوم كلي يتناول من الماهية الجزء الذي يميز النوع عن سائر الأنواع المشاركة له في الجنس، كالناطق الذي يتناول جزء ماهية الإنسان، والذي يميز النوع الإنساني عن سائر الأنواع التي تندرج معه تحت جنس واحد، وتشترك معه في ماهية الحيوانية.

4.3. الخاصة (العرض الخاص): هي "الكلي الدال على **نوع واحد** في جواب أي شيء هو لا بالذات بل بالعرض".[12] فالخاصة كلي يصدق على كثيرين، ويقع في جواب أي شيء هو؛ أيْ أيُّ شيء يميز ماهيته ويكون خارجا عنها، مندرجا في عرضياته لا في ذاتياته. ومثاله: الضاحك للإنسان؛ حيث إذا قيل: أي شيء يميز الإنسان عن غيره من الحيوان، ويكون من صفاته الخارجة عن ماهيته والخاصة بها، كان الجواب بالخاصة، فيقال: ضاحك؛ لأن الضحك، بحسب المناطقة، مفهوم خارج عن ماهية النوع الإنساني، وصفة خاصة به. ومثاله أيضا القابلية للعلم والكتابة.

5.3. العرض العام: هو "كلُّ كليّ مفرد عرضي، أي غير ذاتي يشترك في معناه **أنواع كثيرون**، كالبياض للثلج والققنس".[13] وكالمشي للإنسان والفرس والأسد. فالمشي بالنسبة إلى الإنسان مثلا، صفة خارجة عن ماهيته، عرضية، غير خاصة به، وإنما هي مشتركة بينه وبين غيره من أنواع الحيوان.

وينقسم كلٌّ من الخاصة والعرض العام إلى:

- ما يكون ملازما للماهية لا ينفك عنها؛ كالضاحك بالقوة (عرض خاص)، وكالمتحرك بالقوة (عرض عام)، بالنسبة إلى الإنسان.
- ما يكون مفارقا لها، وقابلا للانفكاك عنها؛ كالضاحك بالفعل، وكالمتحرك بالفعل، بالنسبة إلى الإنسان.

4. المقولات العشر:

يقول أرسطو: "كلٌّ من التي تقال بغير تأليف أصلا، فقد يدل إما على «جوهر»، وإما على «كمّ»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»، وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على «موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على «يفعل»، وإما على «ينفعل». فالجوهر على طريق المثال كقولك: إنسان، فرس. والكمّ كقولك: ذو ذراعين، ذو ثلاثة أذرع. والكيف كقولك: أبيض، كاتب. والإضافة كقولك: ضِعف، نصف. وأين كقولك: في لوقين، في السوق. ومتى كقولك: أمس. وموضوع كقولك: متكئ، جالسا. وأن يكون له كقولك: متنعّل، متسلّح. ويفعل كقولك: يقطع، يُحرق. وينفعل: ينقطع، يحترق.

وكل واحد من هذه التي ذكرت إذا قيل قيل مفردا على حياله، فلم يَقل بإيجاب ولا سلب أصلا. لكن بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث الموجبة أو السالبة، فإن كل موجبة أو سالبة يُظن أنها إما صادقة، وإما كاذبة. والتي تقال بغير تأليف أصلا فليس منها شيء صادقا ولا كاذبا".[14]

إن المقولات، إذا، التي هي ألفاظ مفردة دالة على معانٍ مفردة، إنما تدل، بالضرورة، على واحدٍ من الأشياء العشرة الآتية:

---

[11] المصدر نفسه، ص48.
[12] المصدر نفسه، ص48- 49.
[13] المصدر نفسه، ص49. والققنس نوع من الطيور البيضاء.
[14] أرسطو: **منطق أرسطو**، ج1، ص35- 36.

1.4. الجوهر: يعرفه أرسطو بقوله: "فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما، ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك: إنسان ما، أو فرس ما. فأما الموصوفة بأنها جواهرُ ثوانٍ فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أُولُ. ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضا. ومثال ذلك أن إنسانا ما هو في نوع، أي في الإنسان؛ وجنس هذا النوع الحي. فهذه الجواهر توصف بأنها ثوان كالإنسان والحي".[15] ويقول أبو نصر الفارابيّ: "وأشخاص الجوهر هي التي يقال إنها جواهر أول وكلياتها جواهر ثوان، لأن أشخاصها أولى أن تكون جواهر، إذ كانت أكمل وجودا من كلياتها، من قبل أنها أحرى أن تكون مكتفية بأنفسها في أن تكون موجودة، وأحرى أن تكون غير مفتقرة في وجودها إلى شيء آخر، إذ كانت غير محتاجة في قوامها إلى موضوع أصلا، لأنها ليست في موضوع ولا على موضوع. وأما كلياتها فإنها بما هي كليات تحتاج في قوامها إلى أشخاص الجوهر، إذ كانت تقال على الموضوعات، وكانت موضوعاتها أشخاص الجوهر".[16]

نستخلص، انطلاقا من هذين النصين، جملة من الأمور، أهمها:

أ. أن الجواهر عند أرسطو قسمان:

- جواهر أُول: وهي أشخاص الجوهر؛ كزيد وعمرو، وهذا الفرس وهذه الشجرة؛ أي الجزئيات الموجودة في الواقع.
- جواهر ثوانٍ: وتتمثل في الأجناس والأنواع، وهي كليات لا وجود لها إلا في الذهن؛ كالحيوان والفرس والإنسان.

ب. أن أشخاص الجواهر أولى أن تكون جواهر؛ لأنها لا تستند في وجودها إلى أي شيء آخر.

ث. أن الجوهر يقوم بذاته، ولذلك فهو يختلف عن المقولات الأخرى التي هي أعراض لا قوام لها بذاتها، بل بالجوهر الذي تعرض له.

2.4. الكمّ/ الكمية: ما يقع تحت جواب كم؛ كذي ذراعين، وثلاثة أمتار.

3.4. الكيف: كل ما يقع تحت جواب كيف؛ أي هيئات الأشياء وأحوالها، وكذا الألوان والروائح والملموسات؛ كالحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة، والأخلاق وعوارض النفس؛ كالفزع والخوف.

4.4. الإضافة/ العلاقة: وهي نسبة الشيئين يقاس أحدهما إلى الآخر؛ كالأب والابن، والعبد والمولى، والأخ والأخ.

5.4. أين/ المكان: وهي نسبة الشيء إلى مكانه؛ كقولنا في البيت، في الجامعة، في السماء.

6.4. متى/ الزمان: وهي نسبة الشيء إلى زمانه؛ كقولنا أمس، غدا، الآن.

7.4. الوضع: كالقيام والقعود والجلوس والاتكاء.

8.4. أن يكون له/ الملك: كاللباس والمال والانتعال والبيت للإنسان، واللحاء والثمرات للشجر.

9.4. يفعل: وهو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر؛ كيقطع، ويحرق، ويفتح.

10.4. ينفعل: وهو قبول أثر المؤثر؛ كينقطع، وينفتح، ويحترق.

[15] منطق أرسطو، ج1، ص36.
[16] المنطق عند الفارابي، ج1، ص91.

5. الحـــدّ:

مُعرِّفٌ على ثَلاثةٍ قُسِـــمْ   حَدٌّ ورَسْمِيٌّ ولَفْظِيٌّ عُلِـــمْ

فالحَدُّ بالجِنْسِ وفَصْلٍ وَقَعَا   والرَّسْمُ بالجنْسِ وخَاصّةٍ مَعَــا

وناقِصُ الحدِّ بفصلٍ أو معًا   جنسٍ بعيدٍ لا قريبٍ وقَعَـــا

وناقص الرّسمِ بخاصّةٍ فقط   أوْ معَ جنسٍ أبْعدٍ قدِ ارْتَـــبَطْ

وَمَا بِلفْظِيٍّ لدَيهِم شُهِــرَا   تَبْديلُ لَفْظٍ برديــفٍ أشْهَـرَا

1.5. الحد عند أرسطو وأتباعه:

الحد عند أرسطو هو "القول الدال على ماهية الشيء"[17] و"جوهره".[18] وهذا يعني أنه لمعرفة ماهية الشيء يجب أولا معرفة أنه موجود. أما ما هو غير موجود فلا يمكن معرفة ماهيته، لأن الحد يكون لماهية الشيء وليس للاسم الذي سمي به الشيء. يقول أرسطو: "إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لم هو، قبل أن نتعرف أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود. وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم نكن عارفين بأنه موجود".[19] ويقول أيضا: "فإنه قد يلزم الذي يعلم ما هو الإنسان أو شيئا آخر –أي شيء كان– أن يعلم أيضا أنه موجود. وذلك أن ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو. لكن إذا قلت: عنـــزائيل– قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم. فأما ما هو عنـــزائيل فلا يمكن أن يعلم".[20]

ولما كان الحد قولا دالا على ماهية الشيء، وكانت **الأجناس والفصول** هي التي تحمل من طريق ما هو، كان **الحد مأخوذا من الجنس والفصل.** يقول أرسطو: "وذلك أنه إن كان التحديد هو القول الدال على ماهية الأمر، وكانت الأشياء التي تحمل في الحد ينبغي أن تحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق ما هو– فظاهر أن إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول –الذي تكون هذه فيه– حد لا محالة، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا، لأنه ليس شيء آخر غير هذا يحمل على الأمر من طريق ما هو".[21]

وللحد تعلق كبير بالكليات، إذ إنه يتركب من الجنس والفصل، وهما أمران كليان، كما أن موضوع الحد عند أرسطو –بل وموضوع العلم عامة– هو الأمور الكلية لا الجزئية،[22] وهو لا يهتم بأفراد الماهية الجزئية لأنها لا تتصف بالثبات، ولأن فساد المحدود حينئذ سيؤدي إلى فساد الحد، وإنما هدفه بيان الماهية الكلية

---

[17] أرسطو: **منطق أرسطو**، ج2، ص494.
[18] المصدر نفسه، ص432، 433.
[19] المصدر نفسه، ص446.
[20] المصدر نفسه، ص442-443.
[21] المصدر نفسه، ج3، ص716. ويقول في موضع آخر (ج2، ص501): "الحد مأخوذ من جنس وفصول".
[22] يقول أرسطو (ج2، ص470): "وكل حد هو أبدا كلي؛ وذلك أن الطبيب ليس يخبر بشفاء هذه العين، لكن للكل".

المطلقة، وهذه الماهية الكلية المطلقة معقولة لا محسوسة، لأن وجودها هو في الذهن لا في الخارج، ويمتنع وقوعها بالحس.

ويميز أرسطو تمييزا واضحا بين الحد الحقيقي[23] والحد الاسمي أو اللفظي؛ فإذا كان الأول يدل على ماهية الشيء وجوهره، فإن الثاني يبين فقط معنى الاسم أو اللفظ دون أن يدل على ماهية الشيء. وهذا النوع -في نظره- "شنع"، لأنه قد يكون لغير الجواهر، ولأشياء غير موجودة أصلا، ثم إنه قد يكون الكلام كله حدودا، ما دام يمكن وضع اسم لأي كلمة كانت، كما أنه لا يستطيع أحد أن يبرهن على أن اسما ما يدل على شيء ما دون غيره. يقول أرسطو: "وظاهر أيضا في ضروب الحدود التي لا يبين بها من يحد أنه موجود. وذلك أنه إن كانت شيئا متساويا من وسطه، إلا أنه ليس يخبر لم هو كذلك هذا المحدود، ولم صارت الدائرة هذا المعنى. وذلك أنه لقائل أن يقول إن هذا المعنى هو لجبل من نحاس أيضا؛ فإنه ليس تعرّف الحدود أنه قد يمكن أن يوجد ما خبر به. ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي عبروا عنه، لكنه مطلق دائما أن يقال لم هو. فإن كان إذا الذي يحد يبين بيانا إما ما هو، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلا لما هو، قد يكون الحد قولا دلالته دلالة الاسم بعينها. لكن هذا شنع: أما أولا فمن قِبَل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولأشياء ليست موجودة أيضا. وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة".[24]

هذا هو الحد عند أرسطو، وهو الحد الذي انتقل إلى المناطقة والفلاسفة المسلمين، حيث نجده لدى جابر بن حيان، ولدى الكندي، والفارابي، وابن سينا، وأبي حامد الغزالي، وابن رشد، وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

يقول ابن سينا -على سبيل المثال- معرفا الحد: "الحد قول دال على ماهية الشيء. ولا شك في أنه يكون مشتملا على مقوماته أجمع. ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله؛ لأن مقوماته المشتركة هي جنسه، والمقوم الخاص فصله. وما لم يجتمع للمركب ما هو مشترك، وما هو خاص، لم يتم للشيء حقيقته المركبة".[25] وهذا يعني أن ما لا جنس له ولا فصل لا حد له، وإنما له رسم فقط. يقول الفارابي: "ولما كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتية فقط، لَزِمَ فيما لا جنس له ألا يكون له حد، وكذلك ما لا فصول له ذاتية يلزم ألا يكون له حد. ولما كانت الأجناس العالية ليست لها أجناس فوقها، لزم فيها ألا يكون لها حدود. ولما كانت الأشياء التي

أنه قول دال على ماهية الشيء وحقيقته وجوهره

---

[23] ويسمى حدا حقيقيا لأنه يدل على حقيقة المحدود. ومن أسمائه كذلك الحد الشيئي، لأنه يحد الشيء نفسه لا اسمه فقط، وهو يقابل الحد الاسمي الذي يكون للاسم الذي سمي به الشيء.

[24] أرسطو: **منطق أرسطو**، ج2، ص443-444.

[25] ابن سينا: **الإشارات والتنبيهات**، ج1، ص204-206.

ليست لها أجناس أو التي ليست لها فصول ذاتية لم يمتنع أن يكون لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن يكون لها رسوم. فلذلك لم يمتنع في الأجناس العالية أن يكون لها رسوم، وكذلك في المتوسطة".[26]

وينفي المشاؤون أن يكون الغرض من التحديد هو مجرد التمييز، وإنما الغرض منه بالقصد الأول هو بيان ماهية الشيء والإحاطة بجوهره، ثم يعرض له التمييز بعد ذلك. يقول ابن سينا: "ويجب أن يُعلم أن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق، ولا أيضا بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر، بل أن يتصور به المعنى كما هو."[27]

وما يميز الحد عند الحكماء من الحد عند غيرهم من المحدثين وعلماء الأصول، هو أن هؤلاء يريدون بالتحديد التمييز فقط، بخلاف أولئك الذين يطلبون به تحقق ماهية الشيء وجوهره. وفي هذا المعنى يقول ابن سينا: "والحكماء لا يطلبون في الحدود التمييز، وإن لحقها التمييز، بل يطلبون تحقق ذات الشيء وماهيته... ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بأنه قول دال على الماهية، ولم يقل قول وجيز مميِّز، كما هو من عادة المحدثين أن يقولوه. ولهذا ما ذم تحديد من أخذ في تحديد الشيء العنصر وحده فقط، كالطبيعيين في تحديدهم الغضب أنه غليان دم القلب أو الصورة فقط، والجدليين في تحديدهم الغضب بأنه شهوة الانتقام، لا لأنهما لم يميزا بل لأنهما لم يوفيا كمال الماهية".[28]

من هنا يؤكد هؤلاء أنهم لا يريدون بالتحديد التمييز الذي يمكن الحصول عليه من الجنس العالي والفصل السافل، كقولنا في حد الإنسان بأنه "جوهر ناطق مائت"،[29] لأن طالب التحديد للتمييز فقط "كطالب معرفة شيء لأجل شيء آخر".[30] بل إن الغرض من التحديد هو "أن ترتسم في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة، فكما أن الصورة الموجودة هي ما هي بكمال أوصافها الذاتية، فكذلك الحد إنما يكون حدا للشيء إذا تضمن جميع الأوصاف الذاتية بالقوة أو الفعل".[31]

وقد وضع المشاؤون للحد الحقيقي، كما هو معلوم، جملة من الشروط المعتبرة في صحته، منها "أن يكون الحد موجودا للحدود [للمحدود]، أعني صادقا على جميعه، وإلا لم يكن حدا، بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان غير مائت أزلي... وأن يكون الجنس مأخوذا في الحد مضافا إليه الفصل، فإنه من لم يضع المحدود في

---

[26] الفارابي: **كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق**، ص79.

[27] ابن سينا: **الإشارات والتنبيهات**. ج1، ص206-207. ويقول الفارابي: "إن كل موجود فإن ماهيته ليس هو إنما تحصل له متى كان هناك غيره بل تحصل له وإن لم يكن موجود آخر غيره. وإنما يُحتاج إلى تمييزه عن غيره متى وافق أن كان هناك غيره. فإذن تميزه عن غيره هو عارض يعرض له". انظر: **كتاب الحروف**، ص183.

[28] ابن سينا: **النجاة**، ص115.

[29] ابن سينا: **رسالة الحدود**، في: **المصطلح الفلسفي عند العرب**، ص233.

[30] المصدر نفسه، ص234.

[31] المصدر نفسه، ص 233-234.

جنسه فلم يحدّ. مثل من حدّ الإنسان بأنه الذي يمكنه أن يزرع ويحصد... وأن يكون الحد مساويا للمحدود، فإن الحد إذا لم يكن مساويا فليس بحد. وذلك إذا كان: إما أعم منه بمنزلة من حد الإنسان بأنه حيوان ذو رجلين؛ وإما أخص بمنزلة من حده بأنه حيوان يبيع الملح."[32]

ونظرا لصعوبة الوفاء بهذه الشروط، اكتفى المتكلمون -بحسب الغزالي- بالقول الجامع المانع. يقول الغزلي: "ولذلك لما عسر ذلك اكتفى المتكلمون بالمميز فقالوا: الحد: هو القول **الجامع المانع**. ولم يشترطوا فيه إلا التمييز، فيلزم عليه الاكتفاء بذكر الخواص، فيقال في حد الفرس: إنه **الصّهّال**. وفي الإنسان إنه الضّحّاك. وفي الكلب إنه: النباح. وذلك في غاية البعد عن غرض التعرف لذات المحدود".[33]

2.5. الحد عند الأصوليين على طريقة المتقدمين:

ذكر أحمد بن تيمية (ت 728هـ) في كتابه *الرد على المنطقيين* أن المحققين من النظار المسلمين يرون أن فائدة الحد التمييز لا تصوير حقيقة المحدود. يقول ابن تيمية: "المحققون من النظار يعلمون أن الحد فائدته «التمييز بين المحدود وغيره» كالاسم. ليس فائدته «تصوير المحدود وتعريف حقيقته»؛ وإنما يدعي هذا أهل المنطق اليوناني، أتباع أرسطو، ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليدا لهم من الإسلاميين وغيرهم، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم فعلى خلاف هذا."[34]

إن الحد عند الأصوليين المسلمين فائدته التمييز، لا تصوير ماهية الشيء وحقيقته. يقول أبو بكر الباقلاني في الباب الذي خصصه لتعريف الحد من كتابه *التقريب*: "إن قال قائل: ما حد الحد؟

قيل له: «هو القول الجامع المانع المفسر لاسم المحدود وصفته على وجه يحصره على معناه، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ويمنع أن يخرج منه ما هو منه». فهذا هو الحد الفلسفي الكلمي الفقهي الذي يضرب للفصل بين المحدود وبين ما ليس منه."[35]

ويقول ابن فورك معرفا الحد: "حد الحد: هو القول المميِّز بين المحدود وبين ما ليس منه سبيل."[36] أما أبو الوليد الباجي (ت 474هـ) فيقول في تعريفه: "الحد: هو اللفظ الجامع المانع.

معنى الحد ما يتميز به المحدود ويشتمل على جميعه، وذلك يقتضي أنه يمنع مشاركته لغيره في الخروج عن الحد، ومشاركة غيره له في تناول الحد له."[37]

---

32 ابن رشد: **كتاب الجدل**، ص596.

33 أبو حامد الغزالي: **معيار العلم**، ص282-283.

34 ابن تيمية: **الرد على المنطقيين**، ص56.

35 أبو بكر الباقلاني: **التقريب والإرشاد «الصغير»**، ص199.

36 ابن فورك: **الحدود في الأصول**، ص78.

37 أبو الوليد الباجي: **كتاب الحدود في الأصول**، ص23.

وبالجملة، إن الحد عند ابن تيمية، وغيره من نظار المسلمين، لا يوصل إلى إدراك ماهية الشيء كما يدعي ذلك أرسطو وأتباعه، وإنما يوصل فقط إلى تمييز الشيء من غيره.

3.5 حد "العقل" بين الفلاسفة والأصوليين:

ذهب الفلاسفة المشاؤون إلى أن العقل جوهر مجرد قائم بنفسه. يقول الكندي: "العقل: جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها".[38] أما الأصوليون فقد رفضوا أن يكون العقل جوهرا، بل هو عندهم مجرد عرض من الأعراض. يقول ابن حزم الأندلسي: "وأما العقل فلا خلاف بين أحد له حس سليم في أنه عرض محمول في النفس... والعقل عند جميعهم (أي عند من له أدنى فهم من الأوائل) هو تمييز الفضائل من الرذائل واستعمال الفضائل واجتناب الرذائل والتزام ما تحسن به المغبّة في دار البقاء وعالم الجزاء وحسن السياسة فيما يلزم المرء في دار الدنيا... فصح أن العقل هو الإيمان وجميع الطاعات... فصح أن العقل فعل النفس وهو عرض محمول فيها وقوة من قواها فهو عرض كيفية بلا شك."[39]

ويقول ابن تيمية: "والعقل في لغة المسلمين مصدر عَقَلَ يعقِل عقلًا. وهو أيضا غريزة في الإنسان، فمسماه من باب الأعراض، لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها. وعند المتفلسفة مسماه من النوع الثاني."[40]

4.5 حد "الاسم" بين النحاة المتقدمين والمتأخرين:

عرف سيبويه الاسم بقوله: "الاسم: رجل، وفرس...".[41] وقد علق أحمد بن فارس على هذا التعريف قائلا: "وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد".[42] ثم أورد عددا من تعريفات الاسم، منها هذا التعريف الذي نسبه إلى أبي إسحاق الزّجّاج (ت 311هـ). يقول ابن فارس: "سئل الزجاج عن حد الاسم فقال: صوت مُقطَّع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان."[43]

والأثر المنطقي في هذا التعريف واضح، ذلك بأن الزّجّاج حد الاسم بذكر جنسه أولا، ثم انتقل إلى تخصيصه بذكر فصوله التي تفصله عن بقية الأصوات غير المقطعة وغير المفهومة وغير الدالة على معنى وعن تلك التي تدل على الزمان والمكان.

ورغم هذا كله، لم يسلم هذا التعريف من المعارضة، فقد عارضه ابن فارس بالحرف، "وذلك أنا نقول "هل" و"بل" وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان."[44]

---

38 الكندي: **رسالة الكندي في حدود الأشياء ورسومها**، ص113.

39 ابن حزم الأندلسي: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ج5، ص198-200.

40 ابن تيمية: **الرد على المنطقيين**، ص240.

41 سيبويه: **الكتاب**، ج1، ص12.

42 ابن فارس: **الصاحبي**، ص89.

43 المصدر نفسه، ص92.

44 المصدر نفسه، ص92.

ثانيـا: منطـق التّصديـق

1. القضيـة:

مَا احْتَملَ الصّدقَ لذاتِهِ جرَى   عِندَهُم قضيّـةً وخَبــرًا

ثُم القَضايا عِندهُمْ قِسمـانِ   شَرطِيَّـةٌ حَمْـلِيَّةٌ والثّانـي

كُلّيةٌ شَخصيّـةٌ والأوّلُ   إمّا مُسَـوّرٌ وإمّـا مُهْمَـلُ

1.1. **مفهوم القضية:** القضية مأخوذة من القضاء؛ أي الحكم. ويقصد بها في اصطلاح المناطقة كلُّ قول احتمل الصدق والكذب لذاته؛ بحيث يصح أن يُقال لقائله إنه صادق فيما يقوله أو كاذب، وذلك باعتبار مطابقة الكلام للواقع أو مخالفته له. ولذلك يعرفها ابن سينا بقوله: "القضية والخبر هو كل قول فيه نسبةٌ بين شيئين، بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب".[45]

وتتعدد أسماء هذا القول الذي يحتمل الصدق والكذب وتختلف بحسب اختلاف الاعتبارات، فهو – على سبيل المثال – **قضية** باعتبار اشتماله على الحكم، وهو **خبر** باعتبار احتماله الصدق والكذب، و**إخبار** من حيث إفادته الحكم، و**مقدمة** من حيث كونه جزءا من الدليل (القياس)، و**نتيجة** من حيث إنه يحصل من الدليل.

2.1. **أقسام القضية:** تنقسم القضية عند المناطقة إلى قسمين:

أولا: القضية الحمْلية:

1. **مفهومها:** القضية الحملية هي التي "توقع هذه النسبة بين شيئيْن، ليس في كل واحد منهما هذه النسبة إلا بحيث يمكن أن يدل على كل واحد منهما بلفظ مفرد، كقولنا: الإنسان حيوان، أو قولنا: الحيوان الضاحك ينتقل من مكان إلى مكان بوضع قدم ورفع أخرى، كأنك قلتَ: الإنسان يمشي، أو قولك: فلان كثيرٌ علمُه، فإن قولك كثير علمه معادل لقولك: فيلسوف".[46]

---

[45] ابن سينا: **النجاة**، ص50.
[46] المصدر نفسه، ص50.

إن القضية الحملية هي كل قضية تركبت من مفردين أو ما في معناهما، وحُكِمَ فيها بثبوت أمر لأمر، أو نفيه عنه؛ أي حُكِمَ فيها بنسبة مفرد إلى مفرد آخر. مثل: زيد قائم، زيد ليس قائما. ففي القضية الأولى حكمنا بثبوت القيام لزيد، وتسمى موجبة. وفي الثانية حكمنا بنفي القيام عنه، وتسمى سالبة.

2. أجزاء القضية الحملية: للقضية الحملية أربعة أجزاء، هي:

أ. **الموضوع:** وهو **المحكوم عليه** الذي "يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له، أو ليس بموجود له".[47] وسمي موضوعا تشبيها له بشيء وُضِعَ ليُحمل عليه شيءٌ آخر. وينحصر في ثلاثة أنواع؛ هي لدى النحاة المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل. ومن أمثلة الموضوع: ابن خلدون في قولنا: ابن خلدون عالم، وعمرو في قولنا: حضر عمرو، والكتاب في قولنا: قُرِئَ الكتاب.

ب. **المحمول:** وهو "**المحكوم به** أنه موجود، أو ليس بموجود لشيء آخر".[48] وسماه المناطقة محمولا تشبيها له بالشيء المحمول على شيء آخر؛ لأنه محمول على الموضوع. وهو محصور في الخبر والفعل. ومن أمثلة المحمول: مفيد في قولنا: علم المنطق مفيد، ومشى في قولنا: مشى الإنسان.

ت. **النسبة الكلامية:** بين الموضوع والمحمول. وهي التي تعلق المحمول بالموضوع وتربطه به إثباتا في القضية الموجبة، ونفيا في القضية السالبة. وقد وضع المنطقيون لهذه النسبة ألفاظا تدل عليها سموها رابطة، منها: هو، في نحو: زيد **هو** قائم. وكان، في نحو: زيد **كان** قائما. ويوجد أو موجود، في نحو: زيد **يوجد** قائما أو **موجود** قائما.

ث. **الحكم:** وهو إدراك أن النسبة التي هي تعلُّق المحمول بالموضوع واقعة في الخارج أو ليست واقعة؛ بمعنى أن المحمول ثابت للموضوع أو ليس ثابتا له.

3. أقسام القضية الحملية: تنقسم القضية الحملية باعتبار **الإيجاب والسلب** إلى: **موجبة** حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، و**سالبة** حكم فيها بنفي المحمول عن الموضوع. كما تنقسم باعتبار **موضوعها** إلى:

1. كلية: وهي التي يكون موضوعها كليا يصدق على كثيرين (الأجسام تتمدد بالحرارة، الطلبة مجدون، الإنسان حيوان...). وتنقسم إلى:

1.1. كلية مُسوَّرة (محصورة): السُّور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر أو كمية أفراد الموضوع كلا أو بعضا، إيجابا أو سلبا؛ مثل: كل، جميع، عامة، كافة، بعض، جزء، لا كل، لا واحد، لا شيء. وسمي

---

[47] المصدر نفسه، ص51- 52.

[48] المصدر نفسه، ص51.

بذلك تشبيها له بسور البلد الذي يحيط بها كلا أو بعضا. من هنا، تكون القضية المسورة المحصورة هي القضية التي بُيّن فيها كمية أفراد الموضوع كلا أو بعضا؛ نحو: كل إنسان حيوان، بعض الحيوان ليس بفرس، لا شيء من الإنسان بجماد.

2.1. كلية مهملة: هي التي يكون موضوعها كليا، ولم يذكر فيها لفظ يدل على كمية أفراد الموضوع (فهي مهملة من السور)؛ مثل: المؤمنون يدخلون الجنة، الإنسان كاتب، الحيوان ليس بإنسان.

2. شخصية: هي القضية التي يكون موضوعها مشخصا معينا؛ مثل: محمد رسول الله، زيد ليس شجاعا.

ثانيا: القضية الشرطية: وهي التي "توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة، من حيث هي مفصلة، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود. فإنك إن فصّلت هذه النسبة انحلّ إلى قولك الشمس طالعة، وإلى قولك النهار موجود، وكل واحد منهما قضية. وكذلك إذا قلت: إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون هذا العدد فردا، كأنك قلت العدد زوج، والعدد فرد".[49]

إن القضية الشرطية هي كل قضية حكم فيها بنسبة قضية إلى أخرى؛ أي أنها كل قضية تركبت من قضيتين حمليتين، ورُبط فيها بين الأولى والثانية بأداة شرط (على وجه تعليق الثانية بالأولى)، أو عناد (على وجه معاندة كل منهما للأخرى)، فصارتا بعد الربط قضية واحدة لا تستقل الواحدة عن الأخرى، ولا يصح السكوت على واحدة منهما. فقضية: الشمس طالعة بدون تعليق حملية مفيدة، وكذلك قضية: العدد زوج. لكن إذا قيل: إن كانت الشمس طالعة، بذكر أداة الشرط وحدها دون ذكر جوابه، كانت القضية ناقصة غير مفيدة، وكذلك إذا قيل: إما أن يكون العدد زوجا، من غير ذكر الطرف المعاند، لَمَا تَمَّ الكلام، ولما صح السكوت عليه؛ لأنه لا يصبح مفيدا إلا بعد ذكر الطرف المقابل له الذي لا ينفك عن معاندته؛ ولذلك لا يصح الاقتصار على أحدهما، لأن ثبوت أحدهما متوقف على انتفاء الآخر، وانتفاء أحدهما متوقف على ثبوت الآخر.

2. القياس:

إنَّ القياسَ من قَضايَا صُوِّرَا — مُسْتَلْزِما بالذَّاتِ قَوْلا آخَــــرا
وَحُجَّــــةٌ نَقليَّــةٌ عَقْليَّـــهْ — أَقسامُ هَذِي خَمســـةٌ جَلِيَّـــهْ
خَطابَةٌ شِعْرٌ وبُرْهانٌ جَـــدَلْ — وخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأملْ
وأَجَلُّها البُرهانُ مَا أُلِّــفَ مِــنْ — مُقدِّماتٍ باليَقِينِ تَقتَـــــرِنْ

[49] المصدر نفسه، ص50- 51.

1.2. مفهوم القياس: يعرفه ابن سينا بقوله: "القياس قول مؤلف من أقوال، إذا وضعت لزم عنها بذاتها، لا بالعرض، قول آخر غيرها اضطرارا".[50]

ويعرفه الغزالي بقوله: "القياس: أحد أنواع الحجج. والحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقية؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس، واستقراء، وتمثيل... وحد القياس: أنه قول مؤلف، إذا سلم ما أورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا. وإذا أوردت القضايا في الحجة، سميت عند ذلك (مقدمات). وتسمى (قضايا) قبل الوضع".[51]

ومن أمثلة القياس: كل جسم مؤلف (= المقدمة الصغرى)، وكل مؤلف محدث (= المقدمة الكبرى)، فكل جسم محدث (= اللازم عن القياس، وهو التقاء الحدين الواقعين على الطرفين، وهما: المطلوب أولا (كل جسم)، والنتيجة آخرا (محدث). كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، فكل مسكر حرام. كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، فكل إنسان حساس.

2.2. أنواع القياس: القياس أنواع، هي:

1.2.2. القياس البرهاني: البرهان "قياس مؤلف من يقينيات، لإنتاج يقيني. واليقينيات إما الأوليات وما جمع معها، وإما التجريبيات وإما المتواترات، وإما المحسوسات. وأما الذائعات والمقبولات والمظنونات، فخارجة عن هذه الجملة".[52]

القياس البرهاني، إذا، هو الذي تركب من قضايا يقينية للوصول إلى نتائج يقينية. والمقدمات اليقينية الصادقة بالكل، هي:

أ. الأوليات: وهي "قضايا ومقدمات تحدث في الإنسان، من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها إلا ذواتها".[53] أي القضايا والمقدمات التي يدركها عقل الإنسان بالفطرة؛ نحو: الكل أعظم من الجزء، والواحد نصف الاثنين، وغيرها من القضايا التي يُصَدِّق بها العقل دونما حاجة إلى الحس أو إلى الاستقراء أو إلى أي شيء آخر لأنها صادقة بذاتها.

---

50 المصدر نفسه، ص69.
51 أبو حامد الغزالي: **معيار العلم**، ص131.
52 ابن سينا: **النجاة**، ص102- 103.
53 المصدر نفسه، ص101.

ب. **التجريبيات أو المُجرَّبات**: هي "أمور أوقع التصديقَ بها الحسُّ، بشركة من القياس".[54] أو هي "القضايا التي يدركها العقل بواسطة تَكرار يفيد اليقين". مثل: الضرب مؤلم للحيوان، قطع الرقبة مُهلك، الخبز مشبع، النار محرقة.

ت. **المتواترات**: وهي "الأمور المصدَّق بها من قِبَل الأخبار التي لا يصح في مثلها المواطأة على الكذب لغرض من الأغراض، كضرورة تصديقنا بوجود الأمصار والبلدان الموجودة، وإن لم نشاهدها".[55]

ث. **المحسوسات**: هي "أمور أوقع التصديقَ بها الحسُّ، كقولك: الثلج أبيض، وكقولك: إن الشمس نيرة"،[56] وإن الفحم أسود، وإن الثلج بارد.

2.2.2. القياس الجدلي: هو القياس المؤلف من القضايا الذائعة المشهورة، والذائعات عند المناطقة "مقدمات وآراء مشهورة محمودة، أوجب التصديقَ بها، إما شهادةُ الكل، مثل أن العدل جميل، وإما شهادةُ الأكثر، وإما شهادةُ العلماء، أو شهادةُ أكثرهم أو الأفاضل منهم، فيما لا يخالف فيه الجمهور. وليست الذائعات من جهة ما هي هي مما يقع التصديق بها في الفطرة".[57] وهذا يعني أن القياس الجدلي لا يوقع تصديقا يقينيا، وإنما تصديقا شبيها باليقين.

ومن المشهورات عند الغزالي، حكمنا بحسن إفشاء السلام، وإطعام الطعام، وملازمة الصدق في الكلام، ومراعاة العدل في القضايا والأحكام. وحكمنا بقبح إيذاء الإنسان، وقتل الحيوان، ومقابلة النعمة بالكفران والطغيان.[58]

ومن أمثلة القياس الجدلي: الظلم قبيح، وكل قبيح مذموم، فالظلم مذموم. الإحسان خير، وكل خير محمود، فالإحسان محمود.

3.2.2. القياس الخطابي: هو ما تركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة. والمقبولات "أمور اعتقدناها بتصديق من أخبرنا بها من جماعة ينقص عددهم عن عدد التواتر، أو شخص واحد تميز عن غيره بعدالة ظاهرة، أو علم وافر، كالذي قبلناه من آبائنا، وأساتذتنا، وأئمتنا، وكأخبار الآحاد في الشرع، فهي تصلح للمقاييس الفقهية، دون البراهين العقلية".[59]

---

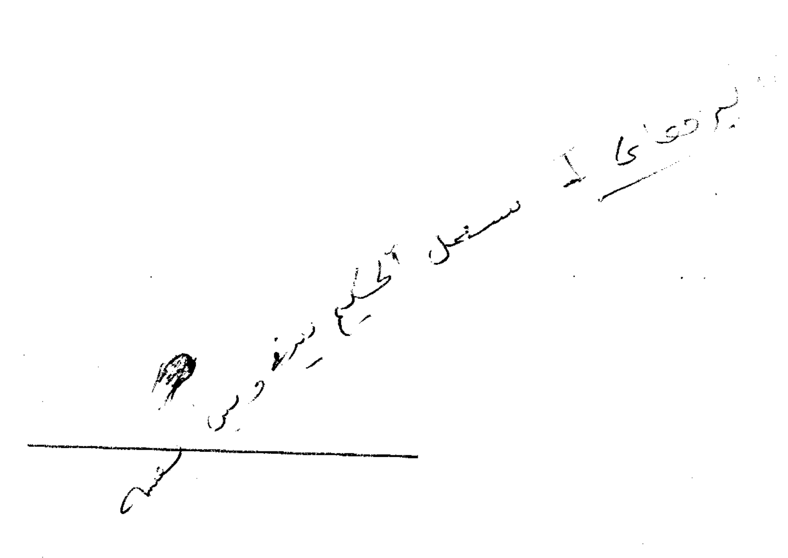
54 المصدر نفسه، ص97.
55 المصدر نفسه، ص98.
56 المصدر نفسه، ص97.
57 المصدر نفسه، ص99.
58 أبو حامد الغزالي: معيار العلم، ص193.
59 المصدر نفسه، ص197.

أما المظنونات فهي "أمور يقع التصديق بها، لا على الثبات، بل مع خُطور إمكان نقيضها بالبال، ولكن النفس إليها أمْيَل، كقولنا: إن فلانا إنما يخرج بالليلْ لريبة".[60] ومن أمثلة هذا النوع من القياس: فلان يطوف ليلا بالسلاح، وكل من كان كذلك فهو لص، إذا فلان لص.

4.2.2. القياس الشعري: هو القياس المؤلف من مقدمات مخيَّلة، والمخيِّلات "مقدمات ليست تقال ليُصدَّق بها، بل لتخيل شيئا على أنه شيئا آخر، وعلى سبيل المحاكاة، ويتبعها في الأكثر تنفير للنفس عن شيء، أو ترغيبها فيه، وبالجملة قبْض وبسط (انقباض النفس وانبساطها)، مثل تشبيهنا التهور بالشجاعة، أو الجبن بالاحتياط، فيَرغب فيه الطبع".[61]

ومن أمثلته: التهور كالشجاعة، والشجاعة مرغَّب فيها، إذا فالتهور مرغب فيه.

5.2.2. القياس المُغالطي (السوفسطائي): وهو ما تركب من مقدمات وهمية كاذبة بالكل، أو شبيهة بالحق وليست به، أو شبيهة بالمشهورة وليست بها. ومن أمثلة المغالطة أن تشير إلى صورة فرس على حائط ما، وتقول: هذا فرس، وكل فرس صهال، إذا فهذا فرس صهال. أو كأن تقول في رجل يتكلم في العلم دون أن يكون عالما: هذا رجل يتكلم بألفاظ العلم، وكل من كان كذلك فهو عالم، إذا فهذا عالم.



60 المصدر نفسه، ص198.
61 ابن سينا: **النجاة**، ص101.

المنطق الفلسفي والنحو العربي: أي علاقة؟

قال أبو حيان التوحيدي[1] (ت 414هـ):

قلت لأبي سليمان: إني أجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة، ومشابهة قريبة. وعلى ذاك فما الفرق بينهما، وهل يتعاونان بالمناسبة، وهل يتفاوتان بالفرق؟ فقال: النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي. وجل نظر المنطقي في المعاني، وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي كالحلل والمعارض. وجل نظر النحوي في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي كالحقائق والجواهر. ألا ترى أن المنطقي يقول: ينحرقوهو ينفعل، والنحوي يقول: يحترق وهو يفتعل؟ لأن المنطقي فيما حلاه العقل، ونظر النحوي فيما حلاه اللفظ.

قلت له: فما المنطق؟ قال آلة، يقع بها الفصل والتمييز بين ما يقال هو حق أو باطل فيما يعتقد، وبين ما يقال هو خير أو شر فيما يفعل، وبين ما يقال هو صدق أو كذب فيما يطلق باللسان، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالعقل. قلت: فهل يعين أحدهما صاحبه؟ قال: نعم، وأي معونة! إذا اجتمع المنطق العقلي والمنطق الحسي، فهو الغاية والكمال. قال: ويجب أن تعلم أن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب بالقصد الأول، قاصرة عن عادة غيرهم بالقصد الثاني. والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل، من أي جيل كانوا، وبأي لغة أبانوا.

قال: وبالجملة النحو يرتب اللفظ ترتيبا يؤدي إلى المعنى المعروف، أو إلى العادة الجارية، والمنطق يرتب المعنى ترتيبا يؤدي إلى الحق المعترف به من غير عادة سابقة. والشهادة في المنطق مأخوذة من العقل، والشهادة في النحو مأخوذة من العرب. ودليل النحو طباعي، ودليل المنطق عقلي. والنحو مقصور، والمنطق مبسوط. والنحو يتبع ما في طبائع العرب وقد يعتريه الاختلاف، والمنطق يتبع ما في غرائز النفوس، وهو مستمر على الائتلاف. والحاجة إلى النحو أكثر من الحاجة إلى المنطق، كما أن الحاجة إلى الكلام في الجملة أكثر من الحاجة إلى البلاغة، لأن ذلك أول وهذا ثان. والنحو أول مباحث الإنسان، والمنطق آخر مطالبه. وكل إنسان منطقي بالطبع الأول، ولكن يذهب عن استنباط ما عنده بالإهمال، وليس كل إنسان نحويا في الأصل.

والنحو تحقيق المعنى باللفظ، والمنطق تحقيق المعنى بالعقل. وقد يزول اللفظ إلى اللفظ والمعنى بحاله لا يزول ولا يحول، فأما المعنى فإنه متى زال إلى معنى آخر تغير المعقول ورجع إلى غير ما عهدنا في الأول. والنحو يدخل المنطق ولكن مزينا له، والمنطق يدخل النحو محققا له. وقد يفهم بعض الأعراض وإن عرّي لفظه من النحو، ولا يفهم شيء منها إذا عري من العقل. فالعقل أشد انتظاما للمنطق، والنحو أشد التحاما بالطبع. والنحو شكل سمعي، والمنطق شكل عقلي. وشهادة النحو طباعية، وشهادة المنطق عقلية. وما يستعار للنحو من المنطق حتى يتقوم، أكثر مما يستعار للمنطق من النحو حتى يصبح ويستحكم. والمنطق وزن بعيار العقل، والنحو كيل بصاع اللفظ، ولهذا جاز في النحو الشاذ، والنادر، ورد في المنطق ما جرى مجراهما.

---

[1] أبو حيان التوحيدي: **المقابسات**، تحقيق وتقديم: محمد توفيق حسين، دار الآداب، بيروت، ط2، 1989، ص108- 111 (بتصرف).